بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد هو الخ المراد بالحمد المعنى المصدري وهو ما يعبر عنه بالفارسية
بستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستايش
او المصدر المبني للفاعل وهو الحامدية او المصدر المبني للمفعول
وهو المحمودية وكان معنى الاخيرين هو بعينه معنى الاولين لكن من
حيث اضافتها الى الحامد والمحمود فان قيل الحمد فعل خاص فيلزم
ان يكون الفضل هو المحمود لانها مفعولا ما قلت صدق مبداء على مبداء
لا يلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه المشتق الآخر كما ان صدق مشتق
على ما يصدق عليه مشتق اخر لا يستلزم صدق المبداء على المبداء ويلزم
ذلك لو كان بين المبدئين ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم انه
ههنا منتف ثم المحمود به ما يحمد به من اسناد وصف حسن الى المحمود
المحمود عليه ما يترتب عليه الحمد من اتصاف المحمود بوصف حسن فلا فرق
بينهما في الحقيقة الا بحسب الاضافة والحكم عنه ما يصلح لاحدهما يصلح للآخر
الا ان يفرق بان يوخذ احدهما اختياريا فتدبر قوله على جهة التعظيم

والتبجيل اي على التعظيم الظاهري والباطني فيخرج السخرية لانها التعظيم
الباطني ولا يخرج مدايح الشعراء لتحقق التعظيم الظاهري والباطني
ان لم يتحقق الاعتقاد بناء على ان القضايا الشعرية ليس فيها تصديق
اعتقادي بل تخيل وتصوير قوله والمراد بالجميل الخ حمل الجميل في التعريف
على الاختياري معللا بان المراد بالجميل في تعريف الحمد الفعل الجميل
والفعل لا يطلق في العرف الا على الاختياري فانه لا يقال لصاحب الرعدة
شاقة الفد ونحوها فعل وهكذا حمل المصنف الجميل في قول صاحب الكشاف
الحمد هو الثناء والنداء على الجميل معللا بهذا التعليل ولا يخفى انه لكن المقام
خطابي قوله والمدح الخ لاحتمالات العقلية نظرا الى اعتبار كون
المحمود به والمحمود عليه والممدوح به والممدوح عليه اختياريا وغير الاختياري
كثيرة والمذاهب ههنا ثلثة الاول ان يكون المحمود به فقط اختياريا
والثاني ان يكون الممدوح به والمحمود به اختياريين والثالث ان يكون
المحمود عليه فقط اختياريا والمختار الاول وتمثل بمثال اللولوء
وتوجيهه ان الممدوح به في هذا المثال سواء كان المثال اختياريا
او اضطراريا هو كون اللولوء ممدوحا على صفائها وهو ليس اختياريا وانما
فيه اسناد الصفاء الى اللولوء وهو ممدوح بل كل ما يقع في كلام ممدوحا
عليه فهو يقع ممدوحا به دون العكس وكذا حال المحمود به وعليه فافهم قوله
وقيل الحمد يعم الخ على هذا القول يقال مدحت اللولوء على صفائها ويقال
حمدتها ولا يقال حمدتها على صفائها فتعرف قوله قيل الهداية الخ

الدلالة الاولى اعم من الدلالة الثانية بحسب التحقيق مطلقا الايجب الصدق
مطلقا وغير مستلزمة للايصال المستلزم للوصول والثانية مستلزمة
للايصال المستلزم له فاما المعنى الاول فشمل المومن والكافر والمعنى
الثاني يخص بالمومن والمراد بالايصال في كلا المعنيين بالفعل ضم
لان الايصال بالقوة ليس ايصالا في الحقيقة ولو كان المراد اعم منهما لكن
فرق بين المعنيين تحققا فالنقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم وارد
لان الثمود لم يوصلوا بنبيهم صالح النبي ومعنى الآية على ما ذكره المصنف في شرح
المقاصد دعونا ثمود الى طريق الحق فاستحبوا الضلال اي فقدان
طريق يوصل الى الكل على الهدى اي وجدان طريق يوصل اليه **قوله** واحتمال
المجاز مشترك الاحتمال ههنا اربعة المجاز في المعنى الاول والمجاز في المعنى الثاني
والاشتراك اللفظي والاشتراك المعنوي والظاهر الاحتمال الثاني وهو
ان يكون الهداية حقيقة في المعنى الاول مجازا في المعنى الثاني لان
المعنى الاول هو المعنى اللغوي فانه مسترى في كتب اللغة للهداية براه
ثمود والهادي براه نمائي ومن المعلوم ان النقل خلاف الاصل
فلا تقرر في موضعه ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز وبين الا
يحمل على الحقيقة والمجاز وقد صرح المصنف في شرح المقاصد بان القول
الثاني مما اختاره بعض المعتزلة **قوله** والمناقشة في امتناع حمله على
هذا المعنى مما قال في الحاشية يمكن ان يقال للهداية في قوله تعالى
للمتقين بمعنى الدلالة على ما يوصل اه حاصله ان الهداية بالمعنى الاول

وان كان محب الله منسوبا الى النبي صلى الله عليه وسلم لكن محبته الحقيقة
مستندة اليه وينسوب الى الله تعالى والدعوة لا تحصل الا بعد خلق المعجزات وناصبها وخالقها ليس الا هو وكان في هذه الآية تسلية
النبي صلى الله عليه وسلم فانه عليه السلام دعا بعض اقربائه الى الايمان دعوة بليغة
وهو لم يوسنوا واختاروا العار على النار وحصل له عليه السلام بسبب ذلك حزن
كما ذكره المفسرون في شان نزولها فاما ان يراد ان محل الخلاف هو الاستدلال
الحقيقي دون المجازي وان احتمال المجاز يشترك فانه يمكن ان يقال بعد
قوله تعالى فهديناهم اي قربناهم الى الهدى وكذا لا يراد ان التخصيص
بقوله تعالى من احببت لا يلايم هذا المعنى فان الدلالة على ما يوصل شامل يجمع
امة الدعوة ولك ان تقول الهداية بالمعنى الاول اعم من ان يكون مع الوصول
او لا تفق قوله تعالى لا تهدي ذكر العام وارادة الخاص من حيث انه هو
فليس هنا محل ما تقرر في موضعه ان الطلاق الانسان على زيد مثلا
من حيث انه انسان طلاق حقيقي وما قال المصنف في شرح المقاصد الايات
المشتملة على انتفاء الباري تعالى للهداية والاضلال يضل من يشاء
كقوله تعالى انك لا تهدي من احببت ونحوه راجعة عندنا الى خلق الايمان
والاهتداء والكفر والضلال ينبغي ان يحمل على ذلك شامل **قوله** بعدي
بنفسها الى المفعول الثاني مثل اهدنا الصراط المستقيم وهدى من يشاء
الى صراط مستقيم وهذا القرآن يهدي للتي هي اقوم لا يتوهم من هذا
الكلام الاشتراك اللفظي فانه يدل على تعدد استعمال الهداية في المعنيين لا على

فان الاتصال على المعنى الاول من الصفات

تقدر وصفها للعينين ولا يتوهم ايضا ان التزام التقييد من امارات المجاز
والمتعدي بالحرف يتقيد بها يكون المعنى الاول معنى مجازيا لان المتعدي
بالحرف مقيد بالمفعول والحرف واسطة في التقييد وقد نقل من الجوهري
ان الهداية يتعدي بنفسها في لغة الحجاز ويتعدي بالحرف
في غيرها هديته فقال في لغة الحجاز هديته الطريق وفي غيرها هديته
الى الطريق والله الهادي الى الطريق ومنه الوصول الى الحقيق **قوله**
الى الطريق المستوي الخ في التفسير الاول اشارة الى اضافة السواء
الى الطريق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فان السواء اما
بمعنى المستوي او بمعنى الاستواء فوصف الطريق مبالغة او بمعنى
الوسط يوصف الطريق كناية عن الطريق المستوي ويحتمل ان يكون
هذا التفسير للطريق ويكون المعنى هدانا استواء الطريق المستوي
وفي التفسير الثاني اشارة الى ان الطريق المستوي والصراط المستقيم طريق
واحد وان المراد بالاستواء الاستقامة وحاصل الجواب التفسير
الثالث ان المراد بالصراط المستقيم مطابق العقايد الحقية عموما
او مطابق العقايد الاسلامية خصوصا والاول انسب لانه مناسب
لعمى المنطق والكلام والثاني يعم الكلام فقط **قوله** الظاهر فيه
لان الظاهر ان المقصد هو جعل التوفيق رفيقا لنا وذلك لا يحصل
الا بان يكون لنا متعلقا بالرفيق وصلة له **قوله** لامتناع تقدم ما في
حيز المضاف اليه ولان الحر تقدم ما في حيز المضاف اليه اما عليه فقط

اوم مع المضاف فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وتقدم المضاف اليه
على المضاف فان تقدم المعمول ليستلزم تقدم العامل فالفرق بين الوجهين
ان الوجه الاول بالنظر الى خصوص المضاف اليه ومعموله والى لزوم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه وتقدم المضاف اليه على المضاف
لا على التعيين والوجه الثاني بالنظر الى مطلق العامل ومعموله وان كان
العامل والمعمول ههنا المضاف اليه ومعموله والى لزوم تقدم المضاف اليه
على المضاف على التعيين **قوله** واما تعلقه اه وذلك لان الخير معتبر في
مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل
يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق وخير رفيق وهما لا يصلحان
ان يحمل الجعل بينهما لاستلزام تخالمهما بين الشيء وبين ذاتيته وهذا
يظهر حال تعلق لنا بالتوفيق وبالخير ولذا لم يتعرض به وههنا يندفع
ما قيل انه يجوز ان يتعلق بجعل يجعل الكلام للانتفاع كما في قوله تعالى
جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وغير ذلك فافهم **قوله** والظاهر
يعني ان هدي ليس مصدرا بمعنى اسم الفاعل حتى يكون المجاز لا في
الظرف بل اسما للحاصل بالمصدر واطلق على الفاعل مبالغة لان المجاز
في النسبة ابلغ من المجاز في الطرف كما تقرر في موضعه ويمكن تاييده
بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هاديا بعد الارسال لا حال
الارسال وقد تبين في محله ان المشتق وما هو بمعناه يطلق على من
ثبت له مبدأ الاشتقاق في المستقبل تجوزا فعلى تقدير المجاز في

ان لا يكون هو متمثلا في الذهن بل ما يصدق عليه لكن يتوجه به النفس الى ما يصدق
عليه هو عليه وقال في حواشي الحاشية القديمة المراد بالتوجه ملاحظة الوجه على
الوجه الذي يطبق عليه فانا اذا لاحظنا الكاتب على الوجه الذي يدبر عنوانا لما
كان في قولنا كل كاتب كذا فقد لاحظناه على ذلك الوجه بخلاف ما اذا لاحظنا
على الوجه لا يصح لذلك كما في موضوع القضية الطبيعية قوله فذلك الامر الخ الوجه
في عم الشيء بالوجه مرآة لذي الوجه والمراد من حيث هي مرآة لا يمكن ان يحكم عليها
فالمرآة ههنا هي نفس الطبيعة والمرئي هو الطبيعة من حيث الافراد متحدة معها
للافراد من حيث انها افراد بعضها مرآة والمرئي في الحقيقة بعضها متحدة
بالذات ومختلفة بالاعتبار ولا يبعد ان يكون مراد من ذهب الى الحكم على افراد
ذلك الماهية ذلك الماهية وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق قوله فنسبة الكاتب
الخ لا حاجة الى ذكر الى لان نسبة الدين الى الافراد من حيث انها متحدة مع الطبيعة بالذات
لا بالعرض فانها هي الحقيقة عين الطبيعة من حيث الانطباق عليها وهي محكوم عليها بالذات
ثم في قول المصنف وبه اندفع ما اشار سيد السند الى ما صرح به في شرح الرسالة الشمسية ان السور قد
يكون غير لفظ كل ونوع النكرة في سياق النفي وقد علم نحو الاثنين والثلثة من الاسود
نظرا الى ان العبرة في الحصص الكل والبعض الافراد بديهي ودون الجمع عين ما حصل به
الامر كما ذكره لكان قولنا سعوني رجلا حاملا من لهذا الحجر ساقيا لقولنا كل رجل منهم
ليس حاملا لهذا الحجر مع انه ليس ساقيا قوله لانه حيث يصدق الحكم الخ سواء كان
الحكم ايجابيا او سلبيا فالمهملة موجبة كانت او سالبة تستلزم الجزئية كذلك وهكذا احوال
الجزئية مع المهملة والسر فيه ان الحيثية المعتبرة في موضوعها شاملة لجميع الحيثيات والاحكام

قوله اقول بنية نظر الى آخره الظاهر انه حكم باستلزام المهملة الجزئية والقضايا اللفظية
نفظ اي القضايا التي يفيد ان ما هو هو في الموضوع هو هو في المحمول وسيأتي العلوم ان
هذه القضايا مستلزمة للجزئية قوله وادعيا على يقدران يكون الحكم الخ المعارض لهما
يدل على يقدران يكون الحكم على الطبيعة من حيث هي هي تفي قضايا حزبي يكون الحكم فيها
على الفرد بحيث يصدق الجزئية نفظ وذلك لان القول الفضايا يستلزم ويتجلى بحيث اختلاف المصدقان
والاشكال ان مصدقات القضية التي يكون الحكم فيها على الفرد بحيث يصدق الجزئية نفظ
مصدقات الجزئية واحد فليس في اعتبارها مع اعتبار الجزئية فائدة تقيد بها بخلاف القضية
التي يحكم فيها على حيثية هي هي فان مصدقات الجزئية فيها ليس هو مصدقات الجزئية في اعتبارها
اعتبار الجزئية فائدة فلهم قوله والافراد الاعتبارية التي خصصها بحسب اعتبار العموم
والخصوص على وجهين الاول ما يكون بحسب الحضرات الجزئية كما بين الحيوان
والانسان والثاني ما يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كما بين الحيوان وهو ماخوذ
جنسا طبيعيا وهو ما حد فلا يعتبر طبيعيا وما بين موضوع المهملة وموضوع الجزئية
المشهورة من تميز الاول وما هو بين موضوعها موضوع الطبيعة من قبيل الثاني في
فان موضوعها هو نفس الطبيعة من حيث هي لا بشرط شيء وموضوع الطبيعة
من حيث هي لا بشرط شيء بلا حظة بلا شرط شيء قوله حيث فالحق دفع شكوك هي الشكوك على
فلهم اذا حمل شيء على شيء حمل الفرد على فرد حمل ذلك الشيء على آخر ذلك الحمل حتى يكون
لهم زيد وسط انا الاول يحمل على الثاني ذلك الحمل كالحيوان بتوسط الانسان على
زيد وعد ذلك من المزاحمات بين قول وهو في وحكموا بان الاول على
كل حال موجود في الثاني وحاصل الجواب ان الحد الاوسط يتكرر في الصورة

نفس الحيوان لا بشرط شئ مع قطع النظر عما سواه حتى عن كونه لا بشرط في الكلي طبيعة الحيوان
لا بشرط شئ من حيث هي لا بشرط شئ بان يلاحظ كونه لا بشرط شئ والفرق بينهما ايضا لا حظة
والا طلاق في الثاني وعدم ملاحظة في الاول بالتقييد بالاطلاق وعدم التقييد به
لا يكون جنسا اذ الجنس هو لا بشرط شئ وتوضيحه ان المحمول في نحو زيد انسان
والفرس هو الحيوان لا بشرط شئ الا ان الحيوان المحمول لا يلاحظ الا نفسه لا بشرط
ولا بشرط لا شئ ولا لا بشرط شئ والحيوان الموضوع يلاحظ لا بشرط شئ لا بشرط
لا شئ ولا بشرط شئ فالاول اعم من الثاني بحسب الاعتبار فانه يصدق على الاعتبار ان
الثالث والثاني لا يصدق الا على اعتبار واحد وهو اعتبار لا بشرط شئ ربما تفرد الجواب
بان كلية الكبري شرط لانتاج الشكل الاول وهي ههنا طبيعية لكن قوله الا ان التكاثر
الخ اذ لبعض افراد الحيوان الجرسة والمهملة بالافراد المحققة صح الحكم باستلزام المهملة
الجرسة كما هو المشهور فلم يرد عليه النظر المذكور قوله يستلزم وجود موضوعها
لم نر ايورد نقضا وجودها كما هو المشهور ليشمل الموجبة التي محمولها الوجود وكونه
على يشهد به النظر الصحيح ان طبيعة الانسان تستلزم وجود الموصوف والموصوف مطلقا سواء
كان الوجود خارجيا او ذهنيا وحضور الانسان والخارجي يستلزم وجود الموصوف
في الخارج والانسان الذهني وجوده في الذهن وحضور الانسان الانساني يستلزم
وجود الموصوف فيطرف الانسان على سبيل التوقف ووجود الموصوف شئ على سبيل
التوقف والانسان الانتزاعي وهو كون الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه يستلزم
وجود الموصوف في طرف الانسان لا على سبيل التوقف قوله حتى انه يصدق على
نفسه يمكن ان يقال ان سلب الشئ عن نفسه ضروري وسلبه عنه ممتنع ممنوع على تقدير

تقويم بالحمل البسيط والوجود به بالحمل المركب على اختلاف القولين بالحمل قوله
فلا يكون معنى قولنا الخ المعتبر في الخارجية بكون الموضوع موجودا في الخارج
ينزع عليه ان يكون ظرف انضمامه بالمحمول هو الخارج ولا يكون العدم في ظرف
منضما شيئا في ذلك الظرف وهو خلاف بالسبر عند الايجاب قوله كل ما لو وجد كان
عنقاء هذا معنى التقدير وهو شامل لافراد المحققة تعتبارها مع المقدرة لئلا
يتوهم التخصيص بالمقدرة المعدومة قوله الا انها لا تشتمل على جميع افراد الموضوع اه
اشار الى ما ذهب اليه المحققون من ان الحكم الحقيقة على الموضوع بحسب وجوده
مطلقا مع قطع النظر عن خصوص الوجود الخارجي والذهني والحقيقي والقرضي
ولا يخفى انه شامل من الحقيقة على تغاير المتاخرين فانه لا يشمل الا الافراد الخارجية المحققة
والمقدرة وذلك يشمل جميع افراد الموضوع سواء كانت خارجية لو ذهنية حقيقية او فرضية
والتحقيق ان تقسيم الجملة الى الخارجية والذهنية والحقيقية بالنظر الى الموضوع من حيث
الوجود كما ان تقسيم الاول بالنظر الى الموضوع من حيث لذاته فالحكم المحمول ان كان
بحسب وجود الموضوع فالقضية خارجية وان كان بحسب وجوده في
في الذهن فالقضية ذهنية وان كان بحسب وجوده من قطع النظر عن خصوصية
الخارجي والذهني والحقيقي والفرضي فالقضية حقيقية قوله واحد اكان صدق
الموضوع الخ هذا لا يستلزم امكان وجود الافراد بل الحكم موضوعا ان كل كلي
على افراده سواء كانت ممكنة او ممتنعة والا لما كان افراد قوله فهو بحسب
الاعتبار الجزئي الخ هذا لعموم والخصوص المسبب بحسب الصدق والتناول كما بين
الحيوان والانسان بحسب المفهوم والاعتبار كما بين الماهية لا بشرط شئ وبين

الماهية بشرط شئ وبشرط لا شئ فان الموضوع من حيث مطلق او وجود لا يصدق
على الموضوع من حيث الوجود الخارجي قوله وبهذا الاشيخ آه اشار الى انه
انه ليس مذهب الشيخ فانه يدل على ان الحكم
في المحصورة على الافراد بالذات
وانطباقه على جميع الموارد لا عتبار
الغرض فيه والحمد لله
رب العالمين

اللهم اني اسألك بعزيز تعين اعتزاز عزتك وبكبرياء جبروت
قوتك بقدرة مقدار اقتدار قدرتك بتأييد تحييد تجديد
عظمتك بسمو علو رفعتك بدوام قيوم قوام مدتك
برضوان غفران امان رحمتك برفيع بديع منيع سلطنتك
بسعة صلاة بساط رحمتك بحقائق الحق من حق حقيقة
بمكنون السر من سر سرك بمعاقد العز من عز عزتك
بحنين انين تسكين المريدين بحرقات خضوعات
زفرات الخائفين بآمال اعمال اقوال المجتهدين بتخشع
تضرع تقطع مرارات الصابرين بتعبد تهجد تجدد
تجلل العابدين اللهم ذهلت العقول وانحسرت الابصار وضاعت
الافهام وحارت الاوهام وقصرت الخواطر وبعدت الظنون
عن ادراك كنه كيفية ما ظهر من بوادي عجايب اصناف بدايع